

الجماعات الاقليمية ودورها في الارتقاء بالتنمية الريفية المستدامة .

Regional groups and their role in promoting sustainable rural development

. ياحي مريم *

جامعة المسيلة

Meriem.yahi@univ-msila.dz

تاريخ إرسال المقال: 2021-08-19 تاريخ قبول المقال: 2022-01-03 تاريخ نشر المقال: 2022-03-31

المخلص:

التنمية الريفية المستدامة في الحالات العادية وفي ظل جائحة فايروس كورونا المستجد، تضع الدول والجماعات الاقليمية خاصة أمام تحديات جمة على عدة مستويات، حيث عليهم السيطرة على انتشار الفايروس ومراقبة قدرة قطاع الرعاية الصحية ودعم مجتمعاتهم خلال تقديم الخدمات بطريقة مختلفة، ودعم الأعمال المحلية، كل هذا بالإضافة إلى انخفاض الإيرادات الحكومية والصعوبات الاقتصادية، وتهدف هذه الدراسة للبحث عن سبل التنمية المحلية في المناطق الأكثر تخلفا في اقليم الدولة، وما يتطلبه من تدخل الجماعات الاقليمية لاحداث تغير جذري في واقع المجتمع الريفي، خصوصا وأن الجزائر التزمت في برامجها التنموية بتحقيق أبعاد التنمية المحلية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الجماعات الاقليمية، كوفيد-19، التنمية الريفية. أبعاد التنمية المحلية.

ABSTRACT :

Sustainable rural development in normal cases and in light of the emerging Corona virus pandemic, countries and regional groups in particular are facing great challenges on several levels, as they have to control the spread of the virus, monitor the capacity of the health care sector, support their communities by providing services in a different way, and support local businesses, all of this In addition to the decline in government revenues and economic difficulties, this study aims to search for ways of local development in the most backward areas in the country's territory, and what is required for the intervention of regional groups to bring about a radical change in the reality of rural society, especially since Algeria has committed itself in its development programs to achieving the dimensions of sustainable local development .

Keywords: sustainable development, regional groups, COVID-19, rural development. Dimensions of development, local development.

المقدمة:

* المؤلف المرسل

الجماعات الإقليمية ودورها في الإرتقاء بالتنمية الريفية المستدامة .

عد تفشي فيروس كورونا المستجد في جل مناطق العالم، اختلفت طرق التصدي له من دولة إلى أخرى. حيث اعتمدت الدول قرارات متفاوتة من حيث الصرامة في ظل الحد من تفشي هذا الوباء. وفي نفس الصدد، اتخذت عدة قرارات لدعم المواطنين لكي يتاح لهم المرور من هذه الأزمة بأقل الأضرار الممكنة في مختلف القطاعات والمجالات من أجل تحقيق نقلة نوعية تنسم بالصمود والإنصاف والعدالة. وقد شكلت هذه التدابير والإجراءات المتخذة لمواجهة الجائحة على المستوى الوطني والمحلي فرصة مهمة لفتح النقاش حول إشكالية محورية تتمثل أساسا في :مكانة الجماعات الإقليمية في النسق السياسي والإداري، وأهميتها في تدبير الأزمة الوبائية الراهنة وترتباتها على المستوى المحلي، بالإضافة إلى العلاقة بين الفاعل المركزي والفاعل المحلي ومدى قدرة هذا الأخير على ممارسة صلاحيته الدستورية والتنظيمية لمواجهة مثل هذه الأزمات.

أهمية الموضوع: المتتبع للمسار التنموي في الجزائر يلاحظ انه مر بعدة تغيرات وتحولات وكانت كلها تهدف لتحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية، ومن اجل تفعيل دورها اكثر فقد اعتمدت الجزائر سياسات بتوسيع من صلاحياتها وتشجيع الاستثمارات المحلية، ولها دور اخر برز خلال الجائحة كورونا القيام بتسهيلات القيام بالأعمال التنموية في المناطق النائية. في اطار مشروع تطوير وفك العزلة عن مناطق الظل.

الإشكال المطروح هنا:

فكيف يمكن تقوية دور الجماعات الإقليمية، وتعزيز قدرتها على دعم التنمية الاقتصادية والتنمية المحلية، لتكفل استمرارية وتحسين جودة الخدمات العمومية في المناطق الريفية في ظل الجائحة؟
- ما هي طرق مساهمتها في تدبير الأزمة الناتجة عن جائحة كورونا وكذا تأثيرها على الأداء التنموي للهيئات المحلية؟

للإجابة على كل هذه الأسئلة: نقترح الخطة التالية:

المبحث الأول: الجماعات الإقليمية اطار مؤسساتي لتحقيق التنمية المستدامة (في الحالة العادية)

المطلب الأول: الجماعات الإقليمية ودورها في التنمية المستدامة للقرى الريفية (مناطق الظل)

المطلب الثاني: تقوية دور الجماعات الإقليمية وتعزيز قدرتها على دعم الانتعاش الاقتصادي، والتنمية المحلية.

المبحث الثاني: دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية في ظل جائحة كورونا(كوفيد-19).

المطلب الأول: التدابير الوقائية المطبقة على النشاطات الادارية ، والتجارية (المرسوم التنفيذي 69/20).

**المطلب الثاني: التدابير المتخذة في المجال الاجتماعي . التعليم ، والصحة،
المبحث الأول:**

الجماعات الإقليمية إطار مؤسساتي لتحقيق التنمية المستدامة.

التنمية المستدامة عرفت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بأنها: "هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغير التقني، والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية"¹. يشير مفهوم التنمية المستدامة: إلى أن احتياجات الحاضر والارتقاء والرفاهية الاجتماعية، لا يمكن أن يكون على حساب قدرة الأجيال القادمة في تلبية متطلباتها من التنمية² أي أن التنمية المستدامة على المستوى المحلي تعني عملية التنمية التي يشترك فيها كافة الأطراف والشركاء لتحفيز المقومات المحلية بصورة تتسم بالتطور والاستدامة³.

إذ يمكن القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحقيق نوعية الحياة الإنسانية واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية مع ضمان متطلبات الأجيال المقبلة، وهذا الاستخدام لا يؤدي إلى عجز بيئي وذلك للعلاقة الوثيقة بين التنمية المستدامة والبيئة⁴. نتناول ذلك في المطلب الأول: الجماعات الإقليمية ودورها في التنمية المستدامة للقرى الريفية (مناطق الظل). أما المطلب الثاني : تقوية دور الجماعات الإقليمية وتعزيز قدرتها على دعم التنمية المستدامة.

المطلب الأول:

الجماعات الإقليمية ودورها في التنمية المستدامة للقرى الريفية (مناطق الظل).

تعاني القرى في أغلب المناطق الريفية في الجزائر إلى تدهور في البنية العمرانية من حيث الافتقار إلى التخطيط الداخلي للسكنات والتي لا تتناسب والحياة الصحية المستدامة، بالإضافة إلى نقص في شبكات الخدمات الصحية والاجتماعية، أو ما يتعلق بامتدادها وتوزيعها غير منتظم، وأيضا شبكات الطرق الرابطة

¹ تقرير: مستقبلنا المشترك ، التنمية المستدامة المفهوم والمكونات ، المنشور بتاريخ 30 نوفمبر 2012، على موقع التالي: <http://alhoriyatmaroc.worldgoo.com/173.topi>

² قرواط يونس، أهمية نظام الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، الإدارة المحلية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، العدد 8، ديسمبر 2018، ص73.

³ عبد الوهاب سمير ، دور الإدارة المحلية في التنمية المحلية المستدامة في ضوء الخبرات الدولية، احوال مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 61، صيف 2016، صص27-28.

⁴ زاوية رشيدة، ابعاد التنمية المستدامة في الجزائر، دراسات اقتصادية، جامعة غرداية. ص11.

بينها وبين المدن الحضرية وتدهور الأنشطة الاقتصادية نتيجة القصور في تفعيل مخططات التنمية ضمن القرى الريفية.

وبالتالي تعاني القرى الريفية من ضعف الاهتمام بالتنمية العمرانية والزراعية ضمن المجال المكاني الإقليمي، وبالتالي صعوبة تحقيق تنمية ريفية مستدامة، وهذا ما يسهم في إفراغ الريف من أهم مكوناتها ألا وهو العنصر البشري، بالإضافة إلى عزوف السكان عن العمل بالأنشطة الزراعية والبحث عن الوظائف الحكومية¹.

الفرع الاول: تنمية مناطق الظل في إطار مشروع الجزائر الجديدة:

إن "هناك نوعين من مناطق الظل، النوع الأول يحتاج إلى التنمية، أما النوع الثاني فتتعدم فيه شروط الحياة، وهو ما يجب التركيز عليه بجدية." أضاف دليبة، أنه "يقطن بهذه المناطق أكثر من 8 ملايين نسمة، ما يعادل 20 بالمائة من التعداد الإجمالي للسكان"، موضحا أن "وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية فتح ورشة حول نقاط الظل، حيث أعطى تعليمات بضرورة اللجوء إلى التكنولوجيات المعلوماتية، من خلال وضع عدد من التطبيقات تسمح بالمتابعة الآنية لكل المشاريع المسجلة."

وعن الأسباب التي أدت إلى اتساع الرقعة الجغرافية لهذه المناطق، أوضحت الدراسات أن "السياسات التنموية المتبعة سابقا كانت تركز جل اهتمامها حول المراكز العمرانية والتي تحظى بالأولوية، بالإضافة إلى عدد من الممارسات غير المقبولة التي كانت تستنزف المال العامل على حساب المناطق المعزولة." كما أن الاستراتيجية المتخذة من قبل وزارة الداخلية الجزائرية لتوفير الضروريات لهذه المناطق ترتكز على عنصرين أساسيين :

*الاول يرتكز في تسجيل عمليات صغيرة لها اثر فوري(غير مستدامة) .

*اما العنصر الثاني يتمثل في تبني حلول ظرفية استباقية في انتظار استكمال المشاريع المنطلقة والتي تحتاج الى اجال طويلة لتجسيدها.

من جانب آخر، أوضح دليبة عبد العزيز، أن "الاستراتيجية المتخذة من قبل وزارة الداخلية لتوفير الضروريات لهذه المناطق وتنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية تبنت مقاربة تشاركية مع المجتمع المدني عبر

¹ أحمد حسين علاوي، غزاي الكراوي، استراتيجية التنمية المكانية المستدامة للقرى الريفية (دراسة تحليلية تطبيقية لريف ناحية الحيرة)، مجلة المخطط والتنمية، العدد 39، سنة 2016، الكوفة، ص 84 .

الجماعات الإقليمية ودورها في الإرتقاء بالتنمية الريفية المستدامة .

ممثلي الأحياء والقرى في ترتيب الأولويات وتسجيل العمليات منذ البداية والذي تم عبر تطبيق معلوماتي تم تطويره من طرف الدائرة الوزارية وسمحت بإحصاء العجز بالاعتماد على 16 مؤشرا للتقييم.

الفرع الثاني: الأهمية التنموية للقرى واستدامتها:

إن الاستثمار في التنمية الريفية المستدامة وتكيفها مع التغيرات وسبل المعيشة الريفية ضرورة أساسية، في تطوير الحياة في مناطق الظل، ومعالجة الهجرة السائدة من الريف إلى المدينة وشحن الجهود لرفع الإنتاجية الزراعية، وتحسين الأنظمة الغذائية وتحقيق التنوع في التصنيع، مع تعزيز العمل والتوظيف المناسب في المشاريع الريفية¹.

أضافت منظمة الأغذية والزراعة FAO الأسباب التي تدفع الفلاح لترك القرى.

- الفقر في الريف وانعدام الأمن الغذائي دون إيجاد بدائل للتنمية وتطوير المناطق الريفية.
- عدم توفر فرص عمل وضعف دخل الفرد.
- ضعف الخدمات الصحية والتعليمية والسكن وغيرها.
- العوامل المناخية والتصحر واستنزاف الموارد الطبيعية.

الفرع الثالث: مهام الجماعات المحلية للارتقاء بالتنمية الريفية المستدامة:

الجماعات المحلية أكلت لها مهام القيام بالنهوض والارتقاء بالتنمية المحلية في مختلف القطاعات بحيث أعطيت لها صلاحيات واسعة من خلال منحها استقلالية مالية ووجود قانوني، (المواد 107، 108 من قانون البلدية 2011 من قانون 10-11. "يعد المجلس الشعبي البلدي برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهده ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها، تماشيا مع الصلاحيات المخولة له قانونا وفي إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية".

أولا: تشجيع الفلاحة وحماية الأراضي الفلاحية.

تعد الجماعات المحلية مخططاتها التنموية، مع تقديم الدعم لكل الأنشطة الاقتصادية والفلاحية وتساهم المجالس أيضا في إحداث التعاونيات الخاصة بالإنتاج والتسويق، وتقوم بتشجيع استغلال الأراضي الفلاحية كاستعمال وسائل الري الحديثة، لتحسين الإنتاج وعدم الاعتماد فقط على الأمطار، وطرق الري التقليدية كحفر الآبار، بالإضافة إلى خلق مساحات خضراء²، وتطوير الاقتصاد الفلاحي¹ ووفقا للمادة 110 من

¹ منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO ، الهجرة والزراعة والتنمية الريفية، 2016، ص5 .

² مختاري وفاء، المرجع السابق ، ص34.

الجماعات الإقليمية ودورها في الإرتقاء بالتنمية الريفية المستدامة .

قانون البلدية نلاحظ اهتمام البلدية بالقطاع الفلاحي من الأراضي ومساحات خضراء والمادة 84 من قانون الولاية، التجهيز الريفي².

كما أعطى المشرع أهمية كبيرة في المادة 108-109 من قانون البيئة بالمواضيع المتعلقة بالتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، لاسيما فيما يخص الأراضي الفلاحية³.

والملاحظ من أن هناك فرق شاسع وواسع بين البلديات من حيث التنمية والارتقاء بسلطانها، فبلديات مناطق الجنوب، تفتقر إلى أقصى وسائل التنمية، عدم إيصال الغاز الطبيعي إلى مناطق الظل، عدم وصول التكنولوجيا الرقمية (انترنت النطاق العريض) إليها ماعدا البعض، ففي سنة 2018 تم توزيع الملحق الحاسوبي 4g modam ولكن الانترنت ضعيفة جدا، أما قطاع الصحة فهو يفتقر إلى جملة من العناصر أبسطها دواء لسعات العقارب فهي تنعدم في مناطق الظل تماما.

ثانيا: إيصال الأنترنت إلى المناطق الريفية (و مناطق الظل).

عملت الهيئات المحلية على توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أفراد المجتمع، وإيصال الأنترنت إلى هذه المناطق النائية، ربط شبكة المعلومات الوطنية والدولية، مع إيجاد حلول مناسبة للسيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن استخدام هذه التكنولوجيات⁴.

ثالثا: الاهتمام بالصحة العامة.

- إنشاء المراكز والمؤسسات الاستشفائية المحلية والإقليمية ومتابعة سيرها.
- العمل على رفع مستوى الثقافة الصحية للمواطن عن طريق الحملات التوعوية.
- الحفاظ على سلامة المواطنين من كل خطر صحي جديد، انتشار فيروس جديد والقيام بالتلقيح وتقديم المساعدة للأشخاص المحتاجة.

¹ بن الشبيب نصر الدين، شريف مصطفى، الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 10، سنة 2012، ص168.

² المادة 84 قانون 07-12-2012، ص168 .

³ احمد سي يوسف، تحولات اللامركزية في الجزائر، حصيلة وفاق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو 2013، ص58.

⁴ مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، عدد 26، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، جوان 2010، ص140 .

الجماعات الاقليمية ودورها في الإرتقاء بالتنمية الريفية المستدامة .

ولقد ورد في المادة 94 من قانون الولاية: "أن تتولى المجلس الشعبي الولائي، في ظل احترام المعايير الوطنية في مجال الصحة العمومية، إنجاز تجهيزات الصحة التي تتجاوز إمكانيات البلديات، ويسهر على تطبيق تدابير الوقاية الصحية، ويتخذ في هذا الإطار كل التدابير لتشجيع إنشاء هيكل مكلفة بمراقبة وضغط الصحة في المؤسسات المستقبلية للجمهور وفي المواد الاستهلاكية¹".

رابعا: مهام اجتماعية وثقافية:

تطمح الجماعات المحلية إلى إشباع الحاجات الأساسية، ورفع المستوى المعيشي بكل الطرق التي يقرها النظام الاجتماعي، العمل على كل الإجراءات التي وضعتها السلطات المركزية، لنظام الشبكة الاجتماعية والتضامن الوطني لتشغيل الشباب، ومساعدة العائلات ذات الدخل الضعيف²، وكذا السعي للقضاء على الفقر والتشرد، وإزالة الفوارق الاجتماعية الشائعة للوصول بالفرد إلى أرقى المستويات³. أما الجانب الثقافي فمن مهامها تثمين والحفاظ على الإرث، إحياء المعرفة الفنية للثقافة المحلية، العمل على تقوية الهوية المحلية، كالإنتاج الحرفي المحلي وتنظيم لقاءات بين أهل التاريخ وسكان الإقليم، حول الذاكرة وترقية مناظر الثقافة الجهوية⁴ تشجيع الاستثمارات المحلية السياحية، الصحراوية والباطنية. المهام الجديدة المكلفة للولاية (2020) اجتماع الوزير الأول مع الولاية (التركيز على الحاق التنمية إلى مناطق الظل).

تقييم دورها :

إن هذه الجهود بعد 20 سنة من التهميش والإهمال تبقى متواضعة مقارنة مع ما هو مطلوب، لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار ممثلي الهيئة التمثيلية لكل منطقة من مناطق الريف الجزائرية، حيث أن عملية تنمية المجتمع تتطلب الرجوع إلى الواقع وأن تكون المشكلات نابعة من الأفراد والحلول معتمدة على أفراد المجتمع، وكلما كانت البرامج والمشاريع متوافقة مع احتياجات المجتمع كلما كان ذلك أحد العوامل الأساسية لنجاحها، ويجب أن تقتصر من القاعدة ولا تفرض من الهرم.

¹ قانون 12 - 07 المتعلق بالولاية.

² وفاء معاوي، الحكم المحلي الراشد كآلية لتنمية محلية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، سياسات عامة، وحكومات مقارنة، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص 78.

³ المادة 122 من قانون 10/11 : "اهتمام البلدية بجانب التشغيل وذلك بتوفير العمل لكل الشباب البطال، لرفع مستوى المعيشة لديهم والاهتمام بالفئات المحرومة للقضاء على الفقر بتقديم يد المساعدة والحماية والأمن".

⁴ مختاري نسيم ، التعاون اللامركزي من أجل التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، قانون التعاون الدولي، جامعة تيزي وزو ، الجزائر، 2012، ص176.

المطلب الثاني:

تقوية دور الجماعات الإقليمية وتعزيز قدرتها على دعم التنمية المستدامة.

انتساع مهام الدولة وتفرعها لتشمل الجوانب الامنية والدينية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، كان سببا في انشاء هياكل لمساعدتها في ادارة تلك الهيئات ، فكان من بينها إدارة الجماعات الإقليمية التي اوكلت اليهم مهام المساهمة في تسير وتحسين ، وتطوير الهياكل الاقتصادية، ودعم مواردها المالية، بما يسمح به القانون.

الفرع الأول: تدعيم الجماعات الإقليمية للإستثمار المحلي.

يتم تدعيم الإستثمار المحلي عن طريق جذبه أولا ومن ثم تطويره والوصول الى الغايات المرجوة منه، وبالتالي فإن الجماعات الإقليمية ترمي كل ثقلها نحو تدعيم الإستثمارات المحلية التابعة لها، سواء القطاع العام أو الخاص، الذي يدخل ضمن اقليمها.

أولا: البلدية ودورها في تدعيم الإستثمار المحلي من القانون 10/11.

تمارس البلدية كهيئة إقليمية صلاحياتها في كل مجالات الإختصاص المخولة لها بموجب القانون، بالطريقة التي تراها مناسبة" وتساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والامن ..."¹.

ثانيا: الولاية ودورها في تدعيم الاستثمار المحلي.

جاء في قانون الولاية المادة 02" تساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية." ويتم ذلك عن طريق:

- دعم الإستثمارات التابعة للجماعات الإقليمية قصد تنويع مداخيلها المالية، وذلك عن طريق انشاء المؤسسات العمومية ذات طابع صناعي.
- دعم الإستثمارات التابعة للخواص، وذلك بتهيئة المناخ لتجسيده ولكن دون ان تساهم فيه ماليا.
- دعم الإستثمارات المشتركة بطبيعتها، وفقا لنص المادة 111 من قانون 10/11 المتعلق بالبلدية ، يمكن الإستعانة بخبرات الخواص في مجال تدعيم الإستثمار المحلي¹، وينطبق نص التأطير على الولاية².

¹ المادة 03 من قانون البلدية 10/11.

الجماعات الاقليمية ودورها في الإرتقاء بالتنمية الريفية المستدامة .

أما فيما يخص الآليات القانونية لتنشيط الحركة الإقتصادية أهمها: إنشاء المؤسسات العمومية بذاتها، عقود الإمتياز، أو عن طريق القروض³.

الفرع الثاني: تفعيل دور الجماعات الاقليمية لتنمية السياحة المستدامة.

التوجه الحالي للدولة يعتمد على السياحة كمصدر هام لتنمية مداخلها، وقد حاولت الحكومة الجزائرية إعطاء أهمية للمرافق العامة المعنية بالسياحة، فأصبح من إختصاص المجالس المحلية بالولايات العمل على تسهيل إنطلاق السياحة.

فقانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، يكرس ذلك، فالمادة الرابعة منه تقر أنه: " تكتسي تنمية الأنشطة السياحية وترقيتها طابع المصلحة العامة ، وتستفيد بهذه الصفة من دعم الدولة والجماعات الإقليمية"⁴.

ويمكن للجماعات الإقليمية إدراج السياحة ضمن سياساتها وذلك من خلال:

- دورها في تنفيذ البرامج والمشاريع السياحية على المستوى المحلي مما يساهم في خلق موارد مالية.
 - دورها في الرقابة وحماية التراث السياحي على المستوى المحلي.
 - دورها في صياغة سياسات محلية لترقية السياحة ضمن أولوياتها.
- كما أن الإهتمام بمجال التنمية البيئية يساهم في إنجاح المشاريع الإستثمارية السياحة البيئية. والسياحة الطبيعية. وهي تعتبر من أهم المواضيع التي تدخل في تصاميم مهام الولاية، حسب المادة 160 من الدستور. ويقوم في هذا المجال بما يلي:
- يحدد مخطط التهيئة العمرانية، ويبادر بأعمال مرتبطة بأشغال تهيئة طرق الولاية وصيانتها.

المبحث الثاني:

دور الجماعات الاقليمية في تحقيق التنمية في ظل جائحة كورونا(كوفيد-19).

الجزائر كغيرها من الدول عمدت إلى اتخاذ جملة من التدابير الوقائية لمواجهة فيروس كورونا والقضاء عليه، بعضها ورد في المرسوم التنفيذي رقم 69/20¹ والبعض الآخر ورد في المرسوم التنفيذي

¹ المواد 166.175.82.13.12 من قانون 10/11 المتعلق بالبلدية.

² المواد 75.83.93.133.134 من قانون 07/12 المتعلق بالولاية.

³ سليمان محمد الطمطاوي ، الاسس العامة للعقود الإدارية ، دار الفكر العربي ، الطبعة الخامسة، 1991، ص 108.

⁴ المادة 08 من قانون التنمية المستدامة 03-01.

التكميلي رقم 70/20² في المطلب الأول نعالج التدابير الوقائية المطبقة على النشاطات الادارية ، والتجارية (المرسوم التنفيذي 69/20). اما المطلب الثاني نخصصه التدابير المتخذة في المجال الاجتماعي .التعليم ، والصحة.

المطلب الأول:

التدابير الوقائية المطبقة على النشاطات الادارية ، والتجارية (المرسوم التنفيذي 69/20).

يتولى الوزير الأول والوالي المختص إقليميا طبقا للمادة 04 من تنظيم نقل الأشخاص، من أجل ضمان استمرارية الخدمة العمومية ، والحفاظ على النشاطات الحيوية في المصالح المستثناة من أحكام المرسوم المحددة في المادة 07 أدناه.

الفرع الأول: الاجراءات التنظيمية الاحترازية.

المادة (5) تم غلق في المدن الكبرى محلات بيع المشروبات ومؤسسات وفضاءات الترفيه والتسلية والعرض والمطاعم باستثناء التي تتضمن خدمة التوصيل ويمكن أ يتم توسيع إجراء الغلق إلى أنشطة ومدن أخرى بقرار من الوالي، أما المرسوم التنفيذي التكميلي رقم 07/20 فإن الوالي أوكلت له مهمة أخرى فيما يتعلق ب:

- تسليم التراخيص تقوم بها اللجنة الولائية بتنسيق النشاط القطاعي للوقاية من الفيروس.
- مد في إجراءات الغلق للنشاط التجاري، تخص كل من تجار التجزئة باستثناء الذين يمونون السكان بالمواد الغذائية مهما كان طبيعتها، أو مواد الصيانة والنظافة والمواد الصيدلانية.
- فرض احترام تدابير التباعد في أماكن العمل، والأماكن العمومية.
- مراقبة تعليق وسائل النقل فقد تم تعميمها على سيارات الأجرة وفرض احترامه بكل الوسائل.
- بالإضافة إلى تدابير المحددة على مستوى الدولة للإغاثة الطارئة، قد يكون من الضروري اتخاذ تدابير تنظيمية مؤقتة إضافية .ومن شأن هذه التدابير التأكد من أن الوضع خلال الأزمة لن يتدهور أكثر وأن

¹ المرسوم التنفيذي رقم 19/20 المؤرخ في رجب عام 1441 الموافق لـ 21 مارس 2020 المتعلق بالتدابير الوقائية من انتشار فيروس كورونا ومكافحته.

² المرسوم التنفيذي رقم 70/20 المؤرخ في 29 رجب 1441 الموافق لـ 21 مارس 2020، يحدد التدابير التكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد 19) ومكافحته عبر التراب الوطني.

الجماعات الاقليمية ودورها في الإرتقاء بالتنمية الريفية المستدامة .

- الناس يتبعون القواعد والتعليمات اللازمة، والتي تم سنّها للاستجابة للأزمة . وهذا ما يسمى بالحريات السلبية التي تضع قيودًا خارجية، وغالبًا ما تحد من تصرفات الناس وحقوقهم الدستورية .ومن الأمثلة عليها:
- إغلاق الأماكن العامة ومنع المناسبات :الحدائق والشواطئ ومراكز التسوق والملاعب ومسارح (السينما).
 - والمدارس والأحداث الرياضية والحفلات الموسيقية وما إلى ذلك.
 - حظر التجمعات العامة لأكثر من عدد من الناس.
 - تعليق التجمعات الدينية مؤقتًا.
 - تطبيق التدابير من خلال مراقبة الشرطة و / أو الغرامات
 - قيود على الحركة و / أو السفر .
 - إغلاق المعابر الحدودية.
 - اختبار أو حجر صحي إلزامي للمجموعات عالية الخطورة والمسافرين من الخارج.
 - إغلاق دور رعاية المسنين للزوار.
 - تحديد المهن الأساسية وغير الأساسية لتدابير الاحتواء الوطنية

الفرع الثاني: عصرنة المرفق العام :

تنفيذا لمخطط عمل الحكومة الهادف إلى تحسين أداء الإدارة العمومية وجعله يتميز بالفعالية و الشفافية، قامت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية بتجسيد عدة مشاريع هامة في مجال عصرنة المرفق العام باستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة .تهدف مجمل هذه الإنجازات إلى تمكين المواطن من خدمة عمومية ذات جودة ونوعية.من بين أهم الإنجازات في هذا المجال¹:

- رقمنة جميع سجلات الحالة المدنية على مستوى الوطني وإحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية و ربط كل البلديات و ملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية و الدوائر القنصلية به. و لقد مكن هذا الإنجاز من :
- تمكين المواطن من استخراج كل وثائق الحالة المدنية بصفة آنية من أي بلدية أو ملحقة إدارية عبر الوطن دون أن يتكبد عناء التنقل.
- تمكين الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج بتقديم طلب الحصول على عقد الميلاد الخاص 12خ مباشرة عبر خدمة الأنترنت و الحصول عليه من الممثلة الدبلوماسية أو القنصلية المسجل فيها.

¹ الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الجزائرية.

الجماعات الإقليمية ودورها في الإرتقاء بالتنمية الريفية المستدامة .

- إنشاء السجل الوطني الآلي لترقيم المركبات الذي مكن المواطنين من الحصول على بطاقات الترقيم لمركباتهم بصفة آنية ودون تكبد عناء التنقل إلى ولاية التسجيل.
- خدمات إلكترونية
- -خدمة جديدة عبر الإنترنت تمكن طالبي جواز السفر البيو متري من متابعة مراحل معالجة ملفاتهم
- تمكين الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج بتقديم طلب الحصول على عقد الميلاد الخاص 12خ مباشرة عبر خدمة الأنترنت و الحصول عليه من الممثلة الدبلوماسية أو القنصلية المسجل فيها.

المطلب الثاني :

التدابير المتخذة في المجال الاجتماعي .التعليم ، والصحة.

كان للجماعات الإقليمية الدور الكبير والفاعل في توعية المواطنين من خطر الفيروس وحمايتهم منه، وذلك بالتعاون مع السلطات المركزية لدرء الفيروس. وكان من بين المهام التي قامت بها الجماعات الإقليمية:

الفرع الأول: الجانب الاجتماعي: تهتم الجماعات الإقليمية بعدت مجالات لحماية المواطنين من انتقال عدوى الجائحة. من أهمها ما يلي :

- ✓ تقديم الدعم المادي للعائلات المعوزة والتي توقف نشاطها .
- ✓ القيام بتوزيع الكمادات والكمادات على الإدارات العمومية و المواطنين.
- ✓ الإهتمام بتنظيف الشوارع وتطهيرها من الفيروس.
- ✓ القيام بالحملات التوعوية بالتعاون مع المجتمع المدني.

الفرع الثاني: دعم التعليم والصحة الجوارية.

كان للجماعات الإقليمية دورا فاعلا في توفير كل مستلزمات الصحة الجوارية ، من أطقم طبية ، وتوفير أجهزة تنفس في المراكز الصحية الجوارية بالمناطق النائية .
أما فيما يخص التعليم وعودة التلاميذ للمدارس بعد اغلاق المؤسسات التعليمية لمدة 07 اشهر تقريبا ، لعبت الجماعات الإقليمية دورا في ضمان سلامة التلاميذ بتوفير سبل الوقاية من الفيروس من معقمات وكمادات وتنظيف الأقسام بطريقة منتظمة ومستمرة. والحرص على توفير التباعد بين الطلاب.

الخاتمة:

الجماعات الاقليمية ودورها في الإرتقاء بالتنمية الريفية المستدامة .

للجماعات الإقليمية أهمية كبيرة في تعزيز قدرات التنمية الإقتصادية في الجزائر، لما لها من دور في خلق توازن بين تحقيق التنمية المستدامة ومتطلبات المواطنين على المستوى المحلي. غير أن أدائها في الجزائر يبقى بعيدا عن ماهو مأمول لتحقيقه خصوصا التنمية الريفية التي تختلف من منطقة لأخرى ، فهناك بلديات تفقر الى ابسط وسائل العيش : من غاز ، وكهرباء، تخطيط عمراني للسكنات وتهيئة الطرق ووسائل النقل للتلاميذ المدارس....وهذا لعدة اسباب منها:

محدودية الموارد المالية و الكفاءة البشرية ، فتطبيق اية سياسات تنموية تستلزم توفر موارد مادية كافية للتمكن من تجسيدها على ارض الواقع.

غياب العقلانية في انفاق الاموال في المشاريع التنموية الهادفة لصالح المواطنين.

النتائج:

لدخول الجزائر مرحلة جديدة وتحقيق التنمية المستدامة ، وايصال التنمية الى مناطق الظل لابد من :

✓ تدعيم وتقوية دور الجماعات الإقليمية من خلال إعطائها الضوء الأخضر في طريقة تسير المشاريع التنموية التي تراها مناسبة . وتقديم الدعم المادي لها للدخول في شراكات مع القطاع الخاص لإنشاء مشاريع تنموية إقتصادية .

✓ إشراك الفواعل المحلية -البلدية والولاية والمجتمع المدني والمواطنين ، والقطاع الخاص- في صنع السياسة التنموية لتحقيق التنمية المستدامة. وهذا ما حدث وقت التصدي لجائحة كورونا.

المقترحات:

✓ العمل على تشجيع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الاستثمار الصناعي، أو الزراعي الفلاحي .أو القيام بالتوسيع الصناعي في مجال الصناعات التقليدية وتحسين التنمية الصناعية المحلية.

✓ تشجيع الباحثين وتوفير امكانيات العمل العلمي ، باعتباره من اسباب تطوير العمل التنموي باستمرار.

المراجع المعتمدة:

أولا: النصوص القانونية:

1. قانون 12 -07 المتعلق بالولاية.
2. قانون 10-11 المتعلق بالبلدية.
3. المرسوم التنفيذي رقم 70/20 المؤرخ في 29 رجب 1441 الموافق لـ 21 مارس 2020، يحدد التدابير التكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد 19) ومكافحته عبر التراب الوطني.

الجماعات الاقليمية ودورها في الإرتقاء بالتنمية الريفية المستدامة .

4. المرسوم التنفيذي رقم 19/20 المؤرخ في رجب عام 1441 الموافق لـ 21 مارس 2020 المتعلق بالتدابير الوقائية من انتشار فيروس كورونا ومكافحته.
5. قانون الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الجزائرية.

ثانيا: الكتب:

1. سليمان محمد الطمطاوي ، الاسس العامة للعقود الإدارية ، دار الفكر العربي ، الطبعة الخامسة، 1991.
2. عبد الوهاب سمير ، دور الإدارة المحلية في التنمية المحلية المستدامة في ضوء الخبرات الدولية، احوال مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 61، صيف 2016.
3. قرواط يونس، أهمية نظام الادارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، الادارة المحلية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، العدد 8، ديسمبر 2018.
4. منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO ، الهجرة والزراعة والتنمية الريفية، 2016.

ثالثا: الرسائل والمذكرات.

1. وفاء معاوي، الحكم المحلي الراشد كآلية لتنمية محلية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، سياسات عامة، وحكومات مقارنة، جامعة باتنة، الجزائر 2010.
2. مختاري نسيم ، التعاون اللامركزي من أجل التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، قانون التعاون الدولي، جامعة تيزي وزو ، الجزائر، 2012.

رابعا : المقالات.

1. أحمد حسين علاوي، غزاي الكرعوي، استراتيجية التنمية المكانية المستدامة للقرى الريفية (دراسة تحليلية تطبيقية لريف ناحية الحيرة)، مجلة المخطط والتنمية، العدد 39، سنة 2016، الكوفة.
2. بن الشعيب نصر الدين، شريف مصطفى، الجماعات الاقليمية ومفارات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 10، سنة 2012.
3. زاوية رشيدة، ابعاد التنمية المستدامة في الجزائر، دراسات اقتصادية، جامعة غرداية. 2010.
4. مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، عدد 26، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، جوان 2010.

خامسا: المواقع الالكترونية.

- تقرير: مستقبلنا المشترك ، التنمية المستدامة المفهوم والمكونات ، المنشور بتاريخ 30 نوفمبر 2012، على موقع التالي <http://alhoriyatmaroc.worldgoo.com/173.topi>